اعتقال نائبين سابقين من جمعية الوفاق.. ومصدر: أزمة مالية تغلق صحيفة الوسط في 9 الجاري

ملك البحرين: حرية الصحافة أساس لمشروعنا الإصلاحي في إطار التعددية السياسية

فتيات من الطائفة اليهودية بزي إسلامي في مدرسة فخر في طهران (أ.پ)

المنامة ـ وكالات: أكد العاهل البحريني الملك حمد بن عيسى آل خليفة ان حرية الصحافة والإعلام هي أساس «لمشروعنا الإصلاحي في إطار التعددية السياسية والثقافية والفكرية وتوافر حق الاختلاف في الرأي والنقد الموضوعي».

وقال الملك حمد آل خليفة في رسالة وجهها بمناسبة اليوم العالمي لحرية الصحافة التي تصادف امس ان الصحافة الحرة النزيهة والمستقلة هي دعامة التطور الديموقراطي وحق أساسي من حقوق الإنسان وشريك فاعل في صيانة امن الوطن واستقراره.

واضاف ان الصحافة الحرة عامل أساسي في الحفاظ على منجزات البلد ومكتسباته الإصلاحية ودفع عجلة البناء والتنمية الاقتصادية، كما انها تتحمل مسؤولية مهنية وأخلاقية متزايدة في تعزيز الترابط المجتمعي.

وأعرب عن تطلعه الى وسائل إعلام دولية مسؤولة تلتزم الحيادية والاستقلالية وتنقل المعلومات الموثوقة وتتحلى بالأمانة والمصداقية في جميع أخبارها مناشدا وسائل الإعلام الابتعاد عن إثارة العداوة والكراهية لأسباب عنصرية او قومية او عرقية او دينية او طائفية.

وشدد على أهمية عدم استغلال المنابر الاعلامية في التحريض على العنف والتخريب والأرهاب او الخروج على القوانين والانظمة العامة، آملا من الجميع احترام أسس وأخلاقيات المهنة الصحافية وعدم تجاوزها او التعدي عليها وفقا للعهود والمواثيق الدولية.

وأعرب عن تقديره لدور مراسلي وسائل الإعلام الأجنبية واتحاد الصحافة الخليجية ووسائل الاعلام الخليجية والعربية والمنظمات الصحافية الدولية على تفهمهم لحقيقة الاوضاع في البحرين ووقفتهم الى جانب امن البلاد واستقرارها ودعم تجربتها الديموقراطية والتنموية.

رئيس أركان الجيش العراقي يدعو لإقامة منظومة أمنية إقليمية تضم إيران

واضاف «نتطلع الى إقرار السلطة التشريعية لقوانين متطورة تكفل حرية الصحافة والاعلام المرئي والمسموع وتقنين الصحافة الالكترونية نحو مزيد من ازدهار الحريات الاعلامية وكفالة حقوق المجتمع في الامن والاستقرار».

الى ذلك، اعتقلت السلطات البحرينية نائبين سابقين من جمعية الوفاق التي تمثل التيار الشيعي الرئيسي في المملكة، حسبما علم من مصادر في جمعية الوفاق امس.

وقال هادي الموسوي وهو نائب من جمعية الوفاق لوكالة فرانس برس انه تم اعتقال مطر مطر وجواد فيروز على التوالي من محل إقامتهما مساء امس الأول وهما نائبان من جمعية الوفاق وكان قدما استقالتهما في فبراير الماضي احتجاجا على قمع المظاهرات.

فيما تم اعتقال مطر من منزله في قرية الديح غرب المنامة، بحسب الموسوي.

واضاف «ليست لدينا اي معلومات عن الحادث»، مشيرا الى ان عائلة فيروز توجهت الى مقر الشرطة للإبلاغ عن اختفائه.

وتابع «لا نعرف لماذا تم توقيف هذين النائبين (السابقين) انه لأمر مستغرب ان يتم اعتقالهم بهذه الصورة».

الى ذلك، قال امس مصدر قريب من صحيفة الوسط البحرينية التي كانت تعتبر الصحيفة المعارضة الوحيدة في البحرين قبل إقالة 3 من محرريها الشهر الماضي انها ستتوقف عن الإصدار ابتداء من الأسبوع المقبل.

وأوقفت الحكومة الصحيفة الشهر الماضي واتهمتها بتلفيق اخبار عن القلاقل الطائفية والقمع الحكومي.

وقالت ايضا انها تمثل تهديدا لأمن البحرين وهي حليف للولايات المتحدة تستضيف الأسطول الأميركي الخامس.

واستأنفت الوسط النشر بعد تعليقها يوما بعد انسحاب 3 محررين من الصحيفة من بينهم منصور الجميري رئيس تحرير الصحيفة ونجل زعيم سابق للمعارضة.

واستجوب الادعاء فيما بعد الثلاثة فيما يتعلق بهذه الاتهامات.

وقال مصدر قريب من الصحيفة لـ «رويترز» ان آخر عدد من الصحيفة سيصدر في التاسع من مايو الجاري.

واضاف «لأسباب اقتصادية لم تعد هناك جدوى تجارية».

إلى ذلك ذكر تقرير إخباري ان رئيس مجلس الشورى الإسلامي علي لاريجاني دعا في رسائل بعث بها إلى نظرائه في الدول الإسلامية لاتخاذ خطوات عملية «تحول دون مصادرة حقوق الشعب البحريني وتضع حدا لاستخدام العنف ضده الشعب».

وأشار رئيس مجلس الشورى الإسلامي إلى «ان الشعب البحريني بدأ منذ نحو شهرين بطرح مطالبه السياسية والاجتماعية بشكل سلمي كما فعلت شعوب تونس ومصر وليبيا واليمن، معتبرا ان تجاهل مطالب الشعب البحريني ودخول قوات أجنبية لقمع أبناء هذا الشعب أدى إلى تفاقم الوضع في البحرين».

وأضاف لاريجاني «بدخول القوات الأجنبية إلى البحرين شاهدنا ارتكاب انتهاكات علنية للحقوق الأساسية لأبناء هذا الشعب الأعزل وتم إطلاق النار على المواطنين ومنع الطواقم الطبية من إسعاف المصابين بالإضافة إلى خطف المصابين من المستشفيات واعتقال وسجن وفقدان مجموعة كبيرة من المواطنين والشخصيات السياسية».

ودعا رئيس مجلس الشورى الإيراني «رؤساء البرلمانات في الدول الإسلامية إلى اتخاذ خطوات عملية ومواقف شفافة وصريحة تحول دون مصادرة حقوق الشعب البحريني وتضع حدا لاستخدام العنف ضد أبناء هذا الشعب».

في سياق اخر دعا رئيس أركان الجيش العراقي بابكر زيباري الى إقامة منظومة أمنية إقليمية تضم إيران لحفظ امن المنطقة، مؤكدا ان أي توتر فيها يجعلها عرضة للتدخل الخارجي.

وقال زيباري لدى استقباله السفير الإيراني في بغداد حسن دانائي فر أمس الأول في مكتبه بالعاصمة العراقية ان «منطقتنا مهمة وحيوية وتحتاج الى توحيد الجهود في سبيل تحقيق الاستقرار».

وأضاف حسب ما نقل عنه بيان صادر عن وزارة الدفاع العراقية ان «العراق اعتمد سياسة إقامة أفضل العلاقات مع دول الجوار بعيدا عن التوتر ويدعو الى علاقات الاحترام المتبادل التي تخدم دول الاقليم».

وحذر من ان «اي توتر في المنطقة يجعلها عرضة للتدخل الخارجي الذي يزيد المنطقة تعقيدا وهذا ما لا نريده ونطمح لإقامة منظومة امن إقليمية تحفظ امن الدول جميعا وتحقق الأمن والاستقرار لشعوبها».

من جهته قال السفير الإيراني «نتمنى ان يكون العراق بلدا مستقرا، ونسعى إلى إقامة علاقات الاحترام المتبادل بما ينسجم ومصلحة البلدين».

ومن المقرر سحب جميع القوات الأميركية التي يقدر عددها بأقل من خمسين ألف عسكري نهاية العام الحالي 2011، حسب الاتفاقية الأمنية بين بغداد وواشنطن.

إيران ومصر

إلى ذلك ذكرت وسائل الإعلام الإيرانية أمس ان وزير الخارجية الإيراني علي اكبر صالحي تحادث هاتفيا مساء أمس الأول مع نظيره المصري نبيل العربي بشأن «العلاقات الثنائية» والملف الفلسطيني.

وبحث الوزيران في هذا الاتصال الهاتفي الأول الذي يعلن عنه منذ تحسن العلاقات بين إيران ومصر، في «التطورات الأخيرة في العلاقات بين البلدين» بحسب موقع التلفزيون الإيراني.

وخلال زيارة لقطر أعرب صالحي أمس الأول «عن تفاؤله لمستقبل العلاقات» الايرانية ـ المصرية التي بدأت تتحسن تدريجيا بعد سقوط نظام الرئيس حسني مبارك في فبراير.

وقال صالحي خلال مؤتمر صحافي ان «علاقاتنا مع مصر طوال 30 عاما لم تكن على مستوى سفير ونود ان ترتقي الى هذا المستوى ونرى ان التعاون بين مصر وإيران سيؤدي الى تحقيق الأمن والتفاهم والاستقرار في المنطقة».

ويفترض ان يلتقي العربي وصالحي للمرة الأولى الشهر المقبل على هامش قمة دول عدم الانحياز في اندونيسيا «لبحث المراحل المقبلة في العلاقات» الايرانية ـ المصرية بحسب القاهرة.

كما تطرق الوزيران خلال الاتصال الهاتفي الى «موقف إيران من الاتفاقات التمهيدية حول فلسطين» حسب ما ذكر التلفزيون.

صحيفة يمنية تتهم فضائيات عربية «بدعم مؤامرات» تفتيت الوطن العربي

يهود اليمن يعلنون دعمهم لصالح.. وروسيا تساند المبادرة الخليجية

متظاهر يمني يقبّل جنديا عند أحد الحواجز قرب أحد قصور صالح في تعز (رويترز)

صنعاء ـ وكالات: استقبل الرئيس اليمني علي عبدالله صالح امس في صنعاء سيرغي فرشينين مبعوث الرئيس الروسي دميتري مدفيديف. وكان المبعوث الروسي قد وصل امس حاملا له رسالة تناولت العلاقات الثنائية ومجالات التعاون المشترك بين البلدين.

وذكرت وكالة الأنباء اليمنية «سبأ نت» أن مدفيديف أعرب عن أمله في أن يتمكن الشعب اليمني من «التغلب على المصاعب التي تواجهه والسير بالبلاد نحو المستقبل المفعم بالاستقرار وذلك من خلال الجلوس إلى طاولة الحوار في إطار الدستور والقوانين والتخلي عن العنف كوسيلة لتحقيق الأهداف السياسية». وأكد في رسالته «دعم روسيا للمبادرة الخليجية لحل الأزمة في اليمن، معربا عن ثقته في أن يتمكن الشعب اليمني من حل مشاكله بنفسه وبعيدا عن أي تدخل خارجي في شؤونه».

وتنص المبادرة على تنحي الرئيس اليمني خلال 30 يوما على أن يعطى حصانة كاملة له ولعناصر نظامه. وكانت أحزاب المعارضة، المتمثلة بأحزاب اللقاء المشترك قد وافقت بصورة مبدئية على المبادرة الخليجية. لكنها بانتظار توقيع صالح عليها.

وجدد مدفيديف تأييد بلاده لجهود اليمن في «مجال مكافحة الإرهاب، مؤكدا وقوفها المتواصل إلى جانب الحفاظ على وحدة اليمن وأمنه واستقراره وسيادته وسلامة أراضيه». وذكرت سبأ نت ان الرئيس اليمني أشاد من جانبه «بموقف روسيا سواء في مجلس الأمن أو في الإطار الثنائي والحريص على أمن واستقرار اليمن ووحدته». وأشاد بالعلاقات اليمنية ـ الروسية وما تشهده من «تطور مطرد مشيرا إلى أنها علاقات صداقة تاريخية ومتطورة». وبعث بتحياته لنظيره الروسي وتمنياته له بموفور الصحة والسعادة وللشعب الروسي المزيد من التقدم والازدهار. الى ذلك، قال شهود عيان ان عشرات من يهود اليمن تظاهروا امس في صنعاء دعما للرئيس علي عبدالله صالح الذي يواجه حركة احتجاجات قوية تطالب بتخليه عن السلطة.

من جهة اخرى اتهمت صحيفة «الجمهورية» اليمنية بعض الفضائيات العربية «بخروجها عن شرف المهنة وموضوعيتها» وتحولها إلى داعم لمؤامرات أعداء الأمة العربية التي تسعى إلى تفتيت اليمن والوطن العربي وإثارة الفتن والأحقاد في كل أقطاره.

الإفراج عن الديبلوماسي السعودي في اليمن

أكد موقع «سبق» أنه تم امس الإفراج عن الديبلوماسي السعودي المختطف في اليمن سعيد المالكي، الذي خطف أثناء توجهه إلى مقر عمله في السفارة قبل أكثر من 10 أيام. وكان رئيس الدائرة الإعلامية في وزارة الخارجية السعودية السفير أسامة نقلي ذكر أن المفاوضات بدأت لتأمين إطلاق سراح الديبلوماسي، مبديا عدم رغبته في التوسع في إعطاء التفاصيل لضمان نجاح عملية المفاوضات حفاظا على سلامته، مؤكدا أن الأخبار مطمئنة حول حالته الصحية وسلامته. وتزامن ذلك مع وساطات قبلية يمنية للتفاهم مع المجموعة المسلحة لتحديد مطالبها مقابل إطلاق سراح المالكي.

بوتفليقة: لا يسوّغ لأي تعديل دستوري المساس بالطابع الجمهوري للجزائر

بالجزائر ـ د.ب.أ: أكد الرئيس الجزائري عبدالعزيز بوتفليقة أمس الأول أنه لا يسوغ لأي تعديل دستوري المساس بالطابع الجمهوري للدولة والنظام الديموقراطي القائم على التعددية الحزبية. وقال بوتفليقة، في كلمة خلال رئاسته لاجتماع مجلس الوزراء: «فيما يخص بالذات إعداد مشروع مراجعة الدستور سأعين لجنة ذات الاختصاص لتنهض بهذه المهمة وتكون هي التي سيرفع إليها ما سيصدر عن الأحزاب والشخصيات من عروض واقتراحات».

وأضاف: «حالما تفرغ هذه اللجنة من عملها ستقدم لي مشروع المراجعة الدستورية الذي تصوغه ثم تحال صيغة هذا المشروع النهائية الى البرلمان وفقا لما ينص عليه الدستور».

وتابع: «لو يتبين أن مشروع المراجعة الدستورية معمق فسيناط الى الشعب بعد البرلمان البت في أمره بمطلق سيادته من خلال استفتاء شفاف».

رئيس وزراء فرنسا السابق متهم مجدداً بالإساءة لساركوزي

تمويل المساجد يؤرق الحكومة الفرنسية

باريس ـ د.ب.أ: عاد رئيس الوزراء الفرنسي السابق دومينيك دوفيلبان امس إلى دائرة الاتهام في القضية المتعلقة بمحاولة تشويه سمعة الرئيس الفرنسي نيكولا ساركوزي وذلك بعد أن طعن الادعاء على تبرئته من هذه الاتهامات أمام إحدى محاكم باريس. وتعود وقائع القضية المعروفة باسم قضية «كلير ستريم» والتي مست اسم الرئيس الفرنسي إلى عام 2004 بينما كان ساركوزي ودوفيلبان يتأهبان لخوض الانتخابات الرئاسية الفرنسية. في ذلك الوقت، ظهر اسم ساركوزي ضمن قائمة تضم أسماء ساسة ورجال أعمال بارزين اتهموا كذبا بامتلاك حسابات في بنك يتردد أنه يساعد الأفراد والشركات على التهرب من الضرائب. من جهة اخرى يواجه المسلمون في فرنسا مشكلة حقيقية في كيفية تدبير الموارد المالية اللازمة لزيادة أعداد المساجد بمعدل الضعف على أقل تقدير للقضاء على ظاهرة افتراش المصلين للشوارع الفرنسية لأداء فريضة الصلاة، لاسيما في يوم الجمعة. فقانون العلمانية الذي أنهى تماما سلطة الكنيسة يحظر على الدولة الفرنسية منذ صدوره في عام 1905 تمويل بناء أي دور للعبادة سواء كانت كنيسة أو معبدا يهوديا أو مسجدا. كما أن قبول التبرعات الخارجية للمساهمة في بناء المساجد في فرنسا دون رقابة يمثل مشكلة أكثر تعقيدا نظرا للمخاوف من خضوع هذه المساجد لجهة التمويل سواء كانت دولة إسلامية أو تيارا إسلاميا متشددا. ويشدد رئيس المجلس الفرنسي للديانة الإسلامية، محمد موسوي على ضرورة زيادة عدد المساجد في فرنسا من 2368 مسجدا حاليا إلى 4800 مسجد لإنهاء ظاهرة لجوء المسلمين لإغلاق بعض الشوارع الفرنسية لأداء الصلاة. ويرجع موسوي المشكلة إلى أن 40٪ من مساجد فرنسا تقل مساحتها عن 100 متر مربع، مما يجعل من إغلاق الشوارع المحيطة بهذه المساجد الصغيرة وافتراش أراضيها للصلاة بمنزلة الحل الوحيد لاستيعاب المصلين.

البريطانيون يصوتون على تغيير النظام الانتخابي

لندن ـ د.ب.أ: بدا طيلة عقود أن النظام الانتخابي القائم على قاعدة أن الفائز الاول (الفائز بأكثر عدد من الاصوات) ينال المنصب، يفلح تماما في بريطانيا، وهو يتميز ببساطته التي لا حد لها مثلما يعني ضمنا قياس التمثيل الذي يشبهه بسباق الخيل.

غير ان تغيير هذا النظام يبدو قريبا في ظل طرح نظام للاختيار أكثر اتساعا وتعقيدا يطلق عليه «التصويت البديل» وهو شكل معتدل لنظام التمثيل النسبي المطبق في أنحاء القارة الاوروبية.

في الخامس من الشهر الجاري سيطلب إلى البريطانيين التصويت في استفتاء ـ وهو أمر في حد ذاته نادر الحدوث في بريطانيا ـ بشأن اسدال الستار على الطرق التقليدية واختيار نظم جديدة لانتخاب نواب البرلمان في وستمنيستر، والذي يوصف بأنه «مهد الديموقراطية».

تحتوي بطاقة الاقتراع على سؤال بسيط مطلوب الاجابة عنه بـ «نعم» أو «لا».

هذا السؤال هو: «في الوقت الحالي تستخدم بريطانيا نظام الفائز الاول يؤول إليه المنصب لانتخاب أعضاء مجلس العموم. هل يجب استخدام نظام التصويت البديل بدلا منه؟» لكن هذه الرغبة في التغيير التي بادر بها الديموقراطيون الليبراليون ووضعوها شرطا أساسيا لانضمامهم إلى حكومة ائتلافية تاريخية مع المحافظين قبل عام، باتت تهدد الان بانفراط عقد التحالف وتجاوز قواعد العمل الحزبي.

فالمحافظون، بزعامة رئيس الوزراء ديڤيد كاميرون، وشركاؤهم في الائتلاف الديموقراطيون الليبراليون، يتبنون مواقف متعارضة إزاء النظام الانتخابي الجديد حيث يدافع كل منهما عن رأيه عن طريق خوض معارك علنية ضارية.

استخدم كاميرون قياسا رياضيا آخر للتمثيل حيث وصف نظام التصويت البديل الذي يصنف فيه المرشحون طبقا لترتيب الافضلية بأنه نظام «لا نبتغيه في المسابقات الاولمبية ولذا نحن لا نريده بالتأكيد في المنافسات السياسية».

وأشار بقوله إن النظام «في غاية الغموض» إلى حد أنه لا يستخدم إلا من جانب ثلاث دول فقط في العالم، هي استراليا وفيجي وغينيا الجديدة».

غير أن نيك كليج زعيم الحزب الديموقراطي الليبرالي ونائب رئيس الوزراء، رد على ذلك زاعما أن معارضة نظام التصويت البديل تمثل «حشرجة الموت لصفوة جناح اليمين» الذي يريد إبقاء الامور على ما هي عليه. ولكن حتى كليج سلم بأن نظام التصويت البديل لا يعدو سوى أن يكون «حلا توافقيا هزيلا وبائسا» لا يرقى لتطلعاته في إطار سعيه إلى تطبيق نظام حقيقي للتمثيل النسبي مثلما هو مطبق في دول أوروبية أخرى.

يذكر أنه طبقا لنظام التصويت البديل أي ان المرشح الذي يحصل على أكثر من 50 ٪ من الاصوات يتم انتخابه تلقائيا.

لكن في حال عدم حدوث ذلك، يتم إعادة توزيع الاصوات حسب ترتيب الافضلية إلى أن يبلغ أحد المرشحين ذلك الهدف.

أما مؤيدو نظام «الفائز الاول» أي فوز المرشح الذي يحوز أعلى الاصوات، فيقولون إنه نظام بسيط وسهل الفهم ويتيح الوصول إلى حكومة قوية.

لكن المعارضين يصفونه بأنه شكل من «الديكتاتورية الانتخابية» حيث إنه يمكن تحقيق هدف الحكومة القوية بأقلية من الناخبين ممن يؤيدونها.

ويقول الخبير الدستوري فيرنون بوجانور: «قاعدة الفائز الاول تنجح على أفضل وجه في ظل وجود حزبين رئيسين فقط».

كان هذا هو الحال في بريطانيا في أعقاب الحرب العالمية الثانية وفي العقود التي تلتها.

غير أنه بحلول ثمانينيات القرن العشرين، حصل الليبراليون ـ كثالث أكبر حزب في المشهد السياسي في بريطانيا ـ على حوالي 20٪ من إجمالي الاصوات، ولكنهم فازوا بـ 14 مقعدا فقط.

أما حزب العمال الذي يقبع في معسكر المعارضة منذ مايو من العام الماضي فيسوده الانقسام حول نظام التصويت البديل.

وقد أظهرت المقابلات العشوائية مع البريطانيين من فئات عمرية متنوعة أن معظمهم يعتقدون أن نظام التصويت البديل، رغم أنه ليس مثاليا، يستحق التجربة من أجل وضع النظام الانتخابي البريطاني على مسار الاصلاح.

وفي ضوء لامبالاة عموم الشعب بالاستفتاء والتغطية الاعلامية للزواج الملكي بين الامير ويليام وعروسه الاميرة كاثرين، فإن نسبة الاقبال على المشاركة في الاستفتاء والتي يتوقع أن تكون منخفضة، قد تكون مؤشرا مهما على النتيجة.